تعريف المخاطرة يصعب على المؤسسة أن تحدد بدقة معدل العائد المتوقع على االستثمار، وإن كانت ال يعد فقط السبيل لتقدير1 العائد المتوقع أن يتولد عن االستثمار، بل يعد أيضاً فهو السبيل لتقدير المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد وحتى تتم التغطية المناسبة للعائد والمخاطر يأتي بعد ذلك تناول أنواع المخاطر. 1-1 مفهوم العائد، المخاطرة، عدم التأكد. لو أن متخذ القرار االستثماري يعمل في ظل التأكد التام لكان من الممكن له أن يحدد بدقة متناهية العائد المتوقع الحصول عليه، غير أن ومن ثم يصبح من المستحيل على ة حجم العائد الذي يتوقع تحقيقه، غير أنه يستطيع أن يضع إطاراً المستثمر أن يحدد بدق ووزن كل احتمال، وقيمة العائد المتوقع في ظله. فإذا كان هناك ثالثة احتماالت قيمتها على التوالي ، 0.2 ، 0.6 0. وزن االحتمال الثالث، أما وزن االحتمال الثاني فيبلغ ثالثة أضعاف أي من االحتمالين آلخرين. مع العلم أنه يتوقف تقدير المتغيرات الثالثة)عدد االحتماالت، وقيمة العائد في ظل كل احتمال(على خبرة ودراية المحلل أو متخذ القرار. المحلل إلى قيمة المتغيرات الثالثة، حينئذ تمثل القيمة المتوقعة للعائد، لقد أصبح المخطر اليوم يمثل الشغل الشاغل R(E) يمكنه تقدير العائد المتوقع من االستثمار، حيث وسواء تعلق ألمر بالمجال التجاري " le risque est aujourd'hui le mot maître des managers " : للمسيرين، أو كما يقال)مخطر تقادم المنتج، مخطر منافسة، مخطر السعر. أو المالي)مخطر المعدل، مخطر الصرف. أو االجتماعي)مخطر الحراك مخطر التغيب، مخطر النزاع. أو إلنتاجي)مخطرالعطب، خلل، المواعيد. فإنه يتعين إدراج المخطر في كل قرار، مهما كانت طبيعته أو مجاله أو مداه أو مستواه، يعتزم المسير اتخاذه . تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين االعتبار عند اتخاذ أي كما أن أي مستثمر يهدف إلى تحقيق اكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة، وعلى هذا ألساس يمكن تعريف المخاطرة بأنها "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على االستثمار" وإذا رجعنا إلى القواميس المختصة فإننا نجدها تعرف المخطر بأنه ظاهرة عشوائية مرتبطة بحالة أين ال يمكن التنبؤ بالمستقبل إال باحتماالت، على عكس عدم التأكد المرتبط بمستقبل ال يمكن التنبؤ به)أي يفلت من الحساب(، والتأكد المرتبط بتنبؤ له احتمال يساوي الواحد، كما أنه في النظرية الكالسيكية والنيوكالسيكية فإن المخطر يبرر ربح المقاول وفائدة الرأسمالي. كما يمكن أن تكون المخاطر االقتصادية موضوع تأمين: تأمين على مخاطر الصرف، تأمين على المخطر السياسي. ويكون قرار االستثمار عقالنيا عندما تتغير ألرباح المتوقعة بنفس اتجاه المخاطر، بالنسبة للفرد والمؤسسة عن مفهوم المخطر بالنسبة لشركات التأمين، وعلى ذلك يختلف أسلوب تقدير حجم الخسائر المتوقعة في الحالتين . إذ أن الفرد أو المؤسسة ينظر إلى المخطر على أساس أنه الخسائر المادية االحتمالية نتيجة وقوع حادث معين، أما بالنسبة لشركات التامين فاألمر يختلف لمفهومها للمخطر، حيث أن شركات التأمين هيئات مكلفة بمواجهة المخطر وتطبيق الطرق المستخدمة في رد الخسائر ودفع التعويضات، لذلك فمفهوم المخطر لديها يتمثل في الفرق بين Risk(كل ما هو مخطط وما تم تحقيقه فعال وذلك بالنسبة للحقوق واالتزامات. لقد تعددت وتنوعت التعاريف المرتبطة بالمخطر وفيما يلي بيان بعضا منها : التعريف ألول : يعرف المخطر على أساس انه:" حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها" وهذا التعريف(على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد المخطر، إال انه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، ولكنه ال يمكن ذلك في جميع الحاالت، الن المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من ألحيان أمور معنوية تنطوي على تصرفات ولو أن ذلك ال يمنع من ترجمتها إلى صور رقمية يمكن معها القياس. وإذا كان هذا التعريف يضيف لحالة عدم التأكد وجود خسارة إال انه لم يحدد نوعيتها. التعريف الثالث : هو فرصة وقوع خسارة، وكلمة فرصة تعني هنا احتمال وقوع خسارة , أي أن المخطر هنا يعني أنه يساوي احتمال تحقق الخسارة وهذا ما ال يقبله العديد من االقتصاديين. التعريف الرابع : هو " الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين ". يعتبر أدق التعريفات وأشملها تحديدا للمخطر على أساس التفرقة بين" الخسارة المحتملة ", "واحتمال الخسارة " فاصطالح الخسارة المحتملة هو أدق في هذا المجال . كما أن هذه الخسارة هي مادية تصيب الثروة أو الدخل، بناء على ذلك يمكن استخالص تعريف شامل ومحدد للمخطر وهو أن "المخطر هو الخسارة المحتملة في الدخل أو الثورة نتيجة وقوع مخطر معين ". من خالل هذا فقد أدخل عنصر االحتمال في وقوع المخطر وليس عنصر عدم التأكد منه، وهذا ما سيسمح لنا من استخدام أسلوب القياس الكمي للمخطر. سيتم الحصول عليها مستقبال. التعريف السادس: "المخاطرة هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه االحتماالت، وهذه تسمى باالحتماالت الموضوعية". التعريف السابع : ـ المخاطرة:"هي عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة معينة من

Summarized by © lakhasly.com

المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر وعمره. التعريف الثامن : ـ ويقول د. منير صالح هندي:"أن التغير في مستوى المخاطرة التي تنطوي عليها استثمارات قائمة أو جديدة يؤدي إلى رفض المستثمرين قبول هذه المخاطرة ما لم يترتب على ذلك زيادة مالئمة في معدل العائد المتوقع". التعريف التاسع : ويُعرف المخطر لمشروع ما: وكلما زاد مدى هذه االختالفات كان ذلك معناه زيادة المخطر، والمخطر مرتبط يعبر عن موقف ال(Uncertainty) بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع االحتمالي لمشروع معين". عدم التأكد تتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية لالعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، قائمة على نوعه، أو أن .(Distribution Probability Subjective تخمينات متخذ القرار فإنه يطلق عليها بالتوزيع االحتمالي التقديري المنشآت المنافسة ترفض تزويد متخذ القرار بمعلومات تاريخية مفيدة، فال سبيل لوضع توزيع احتمالي للتدفق النقدي إال بالبحث واالستشارة مع من لهم دراية بهذا النشاط، وذلك من أجل وضع تصور لهذا التوزيع. ـ عدم التأكد: هي الحالة التي يتعذر معها وضع أي توزيع احتمالي موضوعي لعدم توافر أي بيانات ويعتمد في ذلك على الخبرات الشخصية ولذلك يطلق عليه بالتوزيع االحتمالي الشخصي. ـ عدم التأكد: "يرتبط بتلك المواقف التي ال يتوفر فيها المعلومات الكافية وبالتالي ال يمكن تقدير توزيع االحتمالت". ـ من خالل ما سبق يتضح لنا أن: التوزيع االحتمالي للتدفقات النقدية. فإما على أساس بيانات تاريخية وإما على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار. ـ2 تصنيفات المخاطر: تكون المؤسسة دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي بها إلى تكبد خسائر والفشل في تحقيق التصنيفات المختلفة للمخاطر وتمثل هذه التصنيفات: أوالـ مخاطر المال ومخاطر ألعمال : يتم التمييز بين مخاطر ألعمال والمخاطر المالية. فمخاطر ألعمال تأتي من طبيعة أعمال المؤسسة وتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق. أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في ألسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية. المالية تكون في وضع مالي ال تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية. وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر بين مخاطر عامة وأخرى خاصة، فألولى ترتبط بأحوال غير أن بعضا من مكونات هذه المخاطر العامة في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها. الناشئة من حدوث تغيرات في االقتصاد، ألولى عبارة عن عوامل في البيئة الخارجية: االقتصاد، الصناعة، المنافسون والمستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل ال يكون باإلمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة جميعا على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل ألخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطر المضاربية، فهي قرارات إلدارة داخل المؤسسة، فإلدارة في كل منظمة تتخذ قرارات بشأن ما تنتجه وكيف تنتجه وكيف تمول إلنتاج وكيف وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف فسوف تحقق المؤسسة أرباحا ، أما إذا لم يحدث ذلك، فقد تحقق خسارة . وتسويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن هذه المخاطر الديناميكية قد تؤثر في عدد كبير من ألفراد، فإذا أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين، والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي، فإن بعض ألفراد سوف يعانون مع ذلك من خسارة مالية، التغيرات في االقتصاد، مثل أخطار الطبيعة وعدم نزاهة ألفراد آلخرين. وعلى خالف المخاطر الديناميكية، ال تكون المخاطر االستاتيكية مصدرا للكسب بالنسبة للمجتمع، نتيجة لعدم النزاهة أو إلخفاق إلنساني. وتميل الخسائر االستاتيكية للحدوث بدرجة من ثالثاـ المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية:من أحسن التمييزات بين المخاطر هو التميز بين المخاطر البحتة و المخاطر المضاربية. المخاطر المضاربية يحمل موقفا إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسبا والمقامرة مثال جيد للمخاطرة المضاربية. ففي موقف المقامرة يتم

Summarized by © lakhasly.com